

السعودية اعتقالات نوايا في تشكك "بوست واشنطن";



شنت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية هجوماً حاداً على ولي العهد السعودي وشككت في حقيقة الحملة التي يقودها في محاربة الفساد بعد اعتقال عشرات الأمراء والمسؤولين السابقين.

وانتقدت الصحيفة في افتتاحيتها التي ترجمتها "عربي21" الأوضاع الحقوقية في البلاد في ظل ولي العهد، وقالت إنه لو كان صادقاً في الإجراءات والتغييرات التي يقودها "فليفتح أبواب السجون التي يقبع فيها أناس مبدعون".

وجاء في الافتتاحية: يريد ولي عهد المملكة العربية السعودية إحداث تغيير شامل بالمملكة المعروفة بتحفظها وضيق أفقها. ولقد أعلن أن النساء سيسمح لهن بقيادة السيارات، وشن حملة ضد الفساد، وسمح لدور السينما بأن تفتح أبوابها ابتداء من العام القادم، وفرض نقشاً في الميزانية، وكشف عن طموحات واسعة لتنويع موارد الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. كل هذا يبدو تجاوباً مع متطلبات جيل من الشباب المتذمر، لولا أن ولي العهد حجب رؤيته بما لديه من ولوع بالعظمة والأبهة.

يقال إنه اشترى قصرًا فارهاً بمبلغ يزيد على ثلاثمائة مليون دولار في لوفيسين، بفرنسا، بالقرب من قصر فرساي، واشترى يختاً طوله 440 قدماً من تاجر روسي في عام 2015 بما يقرب من خمسمائة وخمسين مليون دولار. هذه أسعار صادمة بلا شك، إلا أن الحكومة السعودية تقول إن ولي العهد لم يدفع مبلغاً قدره 450.3 مليون دولار ثمناً لأغلى لوحة فنية في التاريخ، وهي رسمة للفنان ليوناردو دافنشي بيعت مؤخراً في مزاد علني.

وأضافت من المؤكد أن الحملة ضد الفساد، والتي نجم عنها إلقاء القبض على 159 من أغنى رجال الأعمال والأمراء ومسؤولي الدولة في المملكة، واعتقالهم في فندق كارلتون ريتز ذي الخمسة نجوم الشهر الماضي، تشتمل على أكثر من مجرد هبة لانتزاع مزيد من الصلاحيات. فمشكلة الفساد حقيقية، وكذلك نفاد صبر الجيل الجديد أمر حقيقي. لكن لا تنتظر أن يقدم هؤلاء المعتقلون للمحاكمة في أجنحتهم الفندقية الفارهة.

ما يفعله ولي العهد بدلاً من ذلك هو محاولة إجبار الأثرياء على التنازل عن عشرات المليارات من الدولارات من ممتلكاتهم لتجنب المحاكمة ومن ثم استعادة حرياتهم. وهذا أسلوب فظ لنظام استبدادي لا يصلح بحال لدولة يحكمها القانون.